مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 2 أفريل 2021 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمُساهمة في تمويل مشروع الحماية الاجتماعية للتصدي العاجل لجائحة كوفيد 19

فصل وحيد :

تتم المُوافقة على اتفاق القرض، المُلحق بهذا القانون والمُبرم بتونس بتاريخ 2 أفريل 2021 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بمبلغ قدره مائتان وسبع وأربعين مليون وثمانمائة ألف (247.800.000) أورو للمُساهمة في تمويل مشروع الحماية الاجتماعية للتصدي العاجل لجائحة كوفيد 19.

2021/19
الـــواردات عـــــــدد
19 أفريل 2021
مجلس نـوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2021/19

شرح الأسباب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 2 أفريل 2021 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمُساهمة في تمويل مشروع الحماية الاجتماعية للتصدي العاجل لجائحة كوفيد 19)

أبرمت الحكومة التونسية بتاريخ 2 أفريل 2021 اتفاق قرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة 300 مليون دولار وذلك للمساهمة في تمويل مشروع الحماية الاجتماعية للتصدي العاجل لجائحة كوفيد19.

الإطار العام للمشروع:

شهدت تونس خلال سنة 2020 كغيرها من بلدان العالم تحديات كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي جراء تبعات الأزمة الصحية العالمية كوفيد19، حيث أثرت هذه الأزمة سلبا على الاقتصاد الوطني والذي شهد تراجعا في نسبة النمو بـ 8.8٪ خلال سنة 2020 وهو ما أدى الى فقدان عدد كبير من مواطن الشغل لاسيما بالنسبة للفئات الأكثر فقرا والتي تتسم بتشغيل هش ومتقطع. ومن المتوقع أن تشهد سنة 2021 تواصلا لتداعيات هذه الأزمة الصحية حيث يقدر البنك الدولي ارتفاعا في نسبة الفقر بتونس إلى حدود 21٪ خلال سنة 2021.

ومن هذا المنطلق، أقرت الحكومة جملة من الإجراءات للاستجابة العاجلة لهذه الأزمة على المستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي. ويندرج هذا المشروع في إطار الإجراءات الاجتماعية الطارئة المتخذة للتخفيف من تداعيات الجائحة على الفئات الهشة من جهة وعلى ميزانية الدولة من جهة أخرى. حيث يتسم هذا المشروع بتصميم مبتكر إذ يمول مباشرة الإعانات المخصصة للعائلات الفقيرة ويأخذ شكل دعم مباشر لميزانية الدولة مقابل انجاز المكونات الخاصة بتعزيز سياسات الحماية الاجتماعية والحدّ من الفقر وتنمية الرأسمال البشري للأطفال وبدعم البرامج الاجتماعية المقدمة من قبل الدولة.

كلفة المشروع ومكوناته:

تقدّر كلفة هذا المشروع المصادق عليها من قبل مجلس إدارة البنك الدولي المنعقد بتاريخ 31 مارس 2021 بمبلغ 247.8 مليون أورو وهو ما يعادل 300 مليون دولار. وسيتمّ إنجازه من قبل الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية وذلك على امتداد ثلاث سنوات (ماي 2021 - مارس 2024).

ويغطي هذا التمويل 3 مكوّنات أساسية:

1- تمويل التحويلات المالية الموجّهة للعائلات الفقيرة والعائلات محدودة الدخل: تبلغ كلفة هذا العنصر 245 مليون دولار وسيخصص لتمويل اعانات مالية توجه مباشرة الى الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل قصد دعم قدرتها المعيشية وقدرتها على الصمود أمام آثار انتشار جائحة كوفيد19. ويحتوي هذا العنصر بدوره على ثلاث مكونات فرعية:

1-1 المكوّن الفرعي الأوّل (100 مليون دولار): حيث يتعلق بتمويل المنح الاستثنائية لفائدة حوالي 1 مليون عائلة تستجيب لمقاييس برنامج الأمان الاجتماعي. ويبلغ مقدار المنحة المسداة 300 دينار بالنسبة للعائلات محدودة الدخل والهشّة و180 دينار بالنسبة للعائلات الفقيرة (وذلك باعتبار انتفاعها بـ 120 دينار إضافية في إطار المساعدات المقدمة بمناسبة شهر رمضان وعيد الفطر).

1-2 المكوّن الفرعي الثاني (120 مليون دولار): يتكفل المشروع من خلال هذا المكون بتمويل التحويلات المالية القارّة المسندة في إطار برنامج الأمان الاجتماعي عوضا عن ميزانية الدولة وهو ما يساهم في ضمان استدامة البرنامج وفي تخفيف الضغط على الميزانية والتي تجاوزت نسبة عجزها 10.1% من الناتج الداخلي خلال سنة 2020.

2021/19

1-3 **المكوّن الفرعي الثالث (25 مليون دولار):** يهدف هذا المكون الى الترفيع التدريجي في عدد المنتفعين بالتحويلات المالية القارة من 260 ألف منتفع في بداية المشروع إلى 310 ألف منتفع عند نهاية المشروع في موفى شهر مارس 2024. وهو ما سيمكّن من تغطية حوالي 10٪من الأسر الفقيرة في إطار برنامج الأمان الاجتماعي. وسيتم إدراج هذا العدد الاضافي من العائلات بالاستناد الى الإجراءات والشروط المعمول بها ببرنامج الأمان الاجتماعي وخاصّة أنموذج التنقيط الجديد (scoring) والذي يمكن من استهداف أكثر دقة وموضوعية لهذه العائلات.

2- **تمويل التحويلات المالية لتنمية رأس المال البشري للأطفال (32 مليون دولار):** تستهدف هذه التحويلات المالية حوالي 100 ألف طفل من الفئة العمرية 0-5 سنوات حيث سيتم تمتيعهم بمساعدة مالية على امتداد سنتين (2022 و2023) وذلك تكملة لبرنامج "دعم الاستثمار في الرأسمال البشري للأطفال بفضل نظام حماية اجتماعية شاملة ودامجة" الذي يتم تنفيذه حاليا من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع مكتب منظمة اليونيسف بتونس وبنك التنمية الألماني (KFW) والذي يتم بمقتضاه تمكين هؤلاء الأطفال من منحة شهرية قدرها 30 دينار لكل طفل.

3- **دعم منظومة الحماية الاجتماعية (22.25 مليون دولار):** يعنى هذا العنصر بتمويل الأنشطة التقنية الأساسية والضرورية لتنفيذ وتدعيم برنامج الأمان الاجتماعي والمتمثلة في مراجعة وتحسين منظومة التنقيط (scoring) وتمويل الخطة الاتصالية للمشروع الى جانب دعم أساليب التقييم والمتابعة والتحويل الالكتروني للإعانات.

<u>الشروط المالية للمشروع:</u>

يمول البنك الدولي للإنشاء والتعمير هذا المشروع حسب الشروط المالية التالية:

- **نسبة الفائدة:** (النسبة القارة للبنك (Spread fixe) وتقدر بـ 0.90 %) + (نسبة الفائدة اليوريبور6أشهر (Euribor 6 mois) وتقدر بـ 0.5-%) : وتبلغ حاليا قرابة 0.4%

- مدة السداد: 19 سنة منها أربعة سنوات ونصف امهال

- عمولة افتتاح: 0.25% من المبلغ الجملي للقرض تخصم مباشرة عند دخوله حيز النفاذ

-عمولة تعهد: 0.25% من المبلغ الغير مسحوب من القرض، يتم احتسابها ابتداء من 60 يوما بعد تاريخ امضاء اتفاق القرض.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.